المحاضرة الثّانية: صور الحكم الديمقراطي

يتخذ صور الحكم الدّيمقراطي وتتنوع سواء من حيث الرّئيس الأعلى للدّولة، أو من حيث كيفية اشراك الشّعب في السلطة ومزاولته لها.

المبحث الأول : صور الحكم الدّيمقراطي من حيث الرّئيس الأعلى للدّولة

يتخذ الحكم الدّيمقراطي من حيث الرّئيس الأعلى للدّولة صورتين هما الملكية الدّستورية من ناحية، والحكم الجمهوري من ناحية أخرى.

المطلب الأول

الملكية الدّستورية

تعد الملكية الدستورية إحدى صور الحكم الدّيمقراطي، فيها يكون رئيس الدّولة الأعلى ملكا، يتولى الحكم عن طريق الوراثة، وهو من هذه الزّاوية يتماثل مع الملكية المطلقة، إلا أنه يفترق عنها من زاوية ممارسة السّلطة، ففي حين يمارس الملك في ظل الملكية المطلق سلطات مطلقة باعتباره صاحب السّلطة وحائزها الفعلي ،نجده في الملكية الدستورية لا يمارس سوى صلاحيات شرفية أو شكلية عملا بمبدأ " الملك سود ولا يحكم"

فالملكية الدّستورية تقوم على أن الشّعب هو صاحب السيادة والسّلطة يمارسها عن طريق برلمانه المنتخب، وبالتالي فان الملك لا تكون له السّيادة أو حتى جزء منها، ولا يمارس سلطات فعلية وإنما تتركز السّلطة الفعلية في أيدي الهيئة المنتخبة من الشّعب صاحب السّلطات الأصل، بينما الملك يعد مجرد رمز للدّولة فقط، ولا يمارس سوى صلاحيات شكلية أو شرفية.

المطلب الثّاني

الحكم الجمهوري

يعرف النّظام الجمهوري بأنه ذلك النّظام الذي يتم فيه اختيار رئيس الدّولة عن طريق الشّعب مباشرة أو بشكل غير مباشر، ولمدة محددة ويسمى هذا الرئيس برئيس الجمهورية.

وبذلك يتميز النّظام الجمهوري عن النّظام الملكي في كونه يجعل اختيار رئيس الجمهورية بيد الشّعب، سواء مباشرة أو بشكل غير مباشرة، ولمدة محددة حيث لا يفرض عليهم شخص الحاكم كما هو الشّأن في النّظام الملكي، الذي يتقلد فيه الملك حكم الدّولة عن طريق الوراثة لمدى الحياة، وليس بالاختيار الحر من قبل النّاخبين، أما عن كيفية اختيار رئيس الجمهورية فهي كالتّالي:

الفرع الأول: طرق اختيار رئيس الجمهورية

تتنوع طرق اختيار رئيس الجمهورية طبقا لما يقرره دستور كل دولة، وفيما يلي إيضاح ذلك:

أولا: اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الشّعب

تحرص بعض الدّساتير على أن تجعل اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الشّعب، احتراما لإرادة الشّعب واستجابة لمبدأ الديمقراطية، بيد أن النظم الدّستورية تختلف فيما بينها في طريقة اختيار الشّعب لرئيس الجمهورية، فالبعض منها يجعل اختيار رئيس الجمهورية من قبل الشّعب عن طريق الانتخاب المباشر، أي من درجة واحدة كما هو الشأن في الجزائر، والبعض الآخر يجعل اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الشّعب بشكل غير مباشر، حيث يختار الشّعب من الدّرجة الأولى عدد من المندوبين يتولون اختيار رئيس الجمهورية، في المرحلة الثّانية كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق البرلمان

في هذه الطريقة اسند الدستور مهمة اختيار رئيس الجمهورية إلى البرلمان بحيث يستقل البرلمان باختيار رئيس الجمهورية دون الشّعب، ومن أمثلة الدّساتير التي اعتنقت هذه الطّريقة دستور الجمهورية الثانية الفرنسية لعام 1875م وكذلك دستور الجمهورية الرابعة لعام 1946، والذي كان ينص على أن يتولى البرلمان مجتمعا في هيئة مؤتمر، أي اجتماع مجلس البرلمان النّواب والشّيوخ معا، لاختيار رئيس الجمهورية إلا أن يؤخذ على هذه الطريقة أنها تجعل الرّئيس خاضعا للبرلمان مما يضعف مركزه ويفقده المهابة ويضعف السّلطة التّنفيذية عموما في مواجهة السّلطة

التّشريعية، مما قد يفضي إلى العديد من الأزمات السّياسية وعدم الاستقرار السياسي، وهو ما حدث في فرنسا إبان الجمهورية الرابعة.

ثالثا: اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الشّعب

تلجأ بعض الدّساتير إلى إشراك البرلمان مع الشّعب في اختيار رئيس الجمهورية وتعد مصر من الدّول التي اتخذت بهذه الطّريقة في الدّساتير التي أعقبت ثورة 23 جوان 1956، وهي دساتير 1956م ،و1964م و1971وهو الدّستور الحالي ،والذي كان يجعل اختيار رئيس الجمهورية عن طريق البرلمان والشّعب معا طبقا لنص المادة 86 قبل تعديلها، والتي كانت تسند إلى البرلمان ثلث أعضائه على الأقل، ترشيح شخص معين لمنصب الرّئاسة فإذا ما حظي المرشح بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء مجلس الشّعب وجب عرض الأمر على الشّعب لاستفتائه على هذا المرشح، بحيث إذا حظي بموافقة أغلبية من أدلوا بأصواتهم في الاستفتاء صار رئيسا للجمهورية من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء.

المطلب الثّالث

تقدير النظامين الملكي والجمهوري

درج الفقهاء على المقارنة بين النّظامين الملكي والجمهوري في محاولة للمفاضلة بينهما، فبالنسبة للنظام الملكي يرى الفقهاء أن له مساوئ عديدة أبرزها:

- ✓ يتقلد الملك العرش عن طريق الوراثة وليس بالإرادة الشّعبية، كما أنه قد يفضي إلى أن يحتل العرش من ليسوا أهلا له.
- ✓ إن تولي الملك للحكم مدى حياته يفضي دائما إلى الاستبداد وعدم الاعتراف بحقوق الشّعب وحرياتهم.

أما عن مزايا النّظام الملكي فهي:

- ✓ النظام المكلي يجنب البلاد الصّراعات والاضطرابات التي تصاحب الانتخابات الرّئاسية.
- ✓ النّظام الملكي يكفل استقلال الملك عن بقية السّلطات العامة ويجعله يسمو فوق الأحزاب السّياسية.

وعلى الرّغم من المزايا التي يحققها النّظام الملكي إلا أنه انحسر وأصفى التطور فيه إلى تجريد الملك من سلطاته الفعلية وتخويلها للبرلمان ولم يعد لملوكها سوى سلطات شكلية أو شرفية مما حولها من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية.

ويرجع انتشار النّظام الجمهوري في معظم دول العالم لتحقيقه لعدة مزايا منها:

- ✓ يجعل اختيار رئيس الجمهورية بيد الشّعب أو ممثليه، كما أنه نظام مؤقت المدة بما يسمح للشعب مراقبة تصرفات الرّئيس حال تجديد انتخابه، فيحجبوا الثّقة عنه أو ينتخبونه الأمر الذي يحمل الرؤساء على احترام إرادة شعبهم والسّعي لتحقيق مصالحهم.
- ✓ النّظام الجمهوري يتفق مع مبدأ المساواة حال كونه لا يقتصر هذا المنصب على شخص معين، وإنما يجعله لكل من تتوافر فيه شروط التّرشح لهذا المنصب الهام والخطير بما يكفل مبدأ المساواة.

غير أن النّظام الرئاسي له أيضا مساوئ منها:

- ✓ هناك دول لا تسمح بتعدد المرشحين.
- ✓ إطالة مدة رئاسة الجمهورية وعدم وضع حد أقصى لعدد المرات التي يتولى فيها الرّئيس مهام منصبه.
- ✓ بعض الرؤساء يصلون لمناصبهم عن طريق الانقلابات العسكرية، وتزييف الانتخابات الرّئاسية.